أثر مناهج التأليف في إطلاق الأحكام النحوية

الكلمات المفتاحية: مناهج التأليف – إطلاق – الحكم النحوي

البحث مستل من أطروحة دكتوراه

م٠م٠اياد عبد الجبار احمد م٠م٠د٠نصيف جاسم محمد الخفاجي
جامعة بغداد /كلية العلوم الاسلامية جامعة ديالى/كلية التربية للعلوم الانسانية
ayad@cois.uobaghdad.edu.iq Dr.nessayif@coehuman.uodiyala.edu.iq

الملخص

مرَّ النَّحوُ العربيُ كَغَيْرِهِ مِنَ العلُومِ بِمراحلَ مختلفةٍ حتّى بلغَ ما بلغَه من نضجٍ واستقرارٍ في توزيعِ الأبْوابِ وطرائقِ التأليفِ، فَمَثَّلَتْ مَرْحلةُ سيبويهِ مَرْحلةَ الدراسةِ الشفويةِ المتعددةِ الجوانبِ(١)، إلى أنْ وصلَ إلى الزمخشريِّ الذي أرْسى قواعدَ النَّحوِ على طريقةِ التَّسجيلِ والتَّصنيفِ والتَّنظيم؛ وذلك لِما مثّلهُ كتابُه المفصَّلُ من نضجٍ وابتكارٍ في أساليبِ التوزيعِ والتوبيبِ.

ولابدَّ لنا أولًا أنَّ نتعرَّفَ المرادِ بالمنْهَجِ في اصطلاحِ أهلِ الصنعَةِ؛ ليتَّضحَ المقصودُ من الخوضِ فيه لعلاقتِهِ الوثيقةِ بالإطلاقِ.

المقدمة

مرَّ النَّحوُ العربيُ كَغَيْرِهِ مِنَ العلُومِ بِمراحلَ مختلفةٍ حتّى بلغَ ما بلغَه من نضجٍ واستقرارٍ في توزيعِ الأبْوابِ وطرائقِ التأليفِ، فَمَثَّلَتْ مَرْحلةُ سيبويهِ مَرْحلةَ الدراسةِ الشفويةِ المتعددةِ الجوانبِ(٢)، إلى أنْ وصلَ إلى الزمخشريِّ الذي أرْسى قواعدَ النَّحوِ على طريقةِ التَّسجيلِ والتَّصنيفِ والتَّنظيم؛ وذلك لِما مثّلهُ كتابُه المفصَّلُ من نضجٍ وابتكارٍ في أساليبِ التوزيعِ والتوبيبِ.

ولابدَّ لنا أولًا أنَّ نتعرَّفَ على المرادِ بالمنْهَجِ في اصطلاحِ أهلِ الصنعَةِ؛ ليتَّضحَ المقصودُ من الخوضِ فيه لعلاقتِهِ الوثيقةِ بالإطلاقِ.

يعرَّف المنهجُ بأنّهُ «الطريقُ المؤدي إلى الكشفِ عنْ الحقيقةِ في العلومِ بواسطةِ طائفةٍ مِنَ القواعِدِ العامَّةِ الَّتي تُهيمنُ على سَيْرِ العَقْلِ وتُحدِدُ عَملياتِهِ؛ حَتَّى يَصِلَ إلى نَتِيجَةٍ مَعْلومةٍ»(٣)، «ويُرادُ بالمنهجِ أيضًا النَسَقُ الَّذي رَتَّبَ بِهِ المؤلِفِ أجزاءَ المشْكلةِ، وهل هو نسَقٌ منْطقيٌّ يجعَلُ المقدِّماتِ أولّاً تليها النتائجُ، أو هو

نسقٌ تاريخيٌّ يجعلُ الحوادِثَ السابقةَ أوّلًا، تليها الأدنى سبقًا، أو هو نَسَقٌ موضوعيٌّ يقدِّمُ الموضوعاتِ العامّةَ التي يَبْدو أنَّ لها تأثيرًا فيما يجيءُ بعدها ثمَّ يُعَقِبُ على ذلك بِذِكْرِ المسائِلِ الخاصّةِ أو الفرعيّةِ؟، وقد يأخذُ الترتيبُ المنهجيُّ بجانبٍ من هذا النسَقِ لاعتباراتٍ يراها المؤلِّف»(٤).

تمهيد: التعريف بالإطلاقِ والحُكْمِ

المبحث الأول: مفهوم الإطلاق

أولا: معنى الإطلاق في اللغة:

سَارَتْ مَعَانِي هذا البِناءِ (طَلَقَ) في اتْجاهٍ واحدٍ يَدلُّ على الإرسالِ والبَسْطِ والسَّعَةِ، والانفكاكِ والتخْليةِ(٥).

يقالُ: أطْلَقَ القومُ مواشيَهمْ إذا سرّحوها وأرسَلوها إلى المرعى، وأطْلَقَ يَدَهُ بخيرٍ فتحها به، وأطلقَ الرجلُ امْرَأتَهُ وطلّقها بمعنى خلّاها من قيدِ الزواجِ، وأطلقَ الرجلُ البلادَ فارقها، وأطْلَقَ المتكلِّمُ في كلامِهُ أي: عمم ولمْ يُقيِّد(٦). قال ابن فارسٍ(ت٣٢٩): «الطَّاءُ وَاللَّامُ وَالْقَافُ أَصْلٌ صَحِيحٌ مُطَّرِدٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى التَّخْلِيَةِ وَالْإِرْسَالِ...وطَلَقَ يَدَهُ وأطْلَقَ بمعنى.»(٧). أي إنَّ المجرَّدَ والمزيدَ بمعنى واحدٍ والإطلاقُ: «هو أنْ يُذْكَرَ الشيءُ باسمه ولا يُقرنُ به وصفٌ ولا شرطٌ ولا زمانٌ ولا عددٌ، ولا شيءٌ يشبهُ ذلكَ»(٨).

فالمُطْلَقُ بمعناه الاصطلاحي كُلُّ ما أُرْسِلَ ولَمْ يُقيَّدْ بشيءٍ، سواءٌ أكانَ حركةً ماديّةً أمْ معنويّةً.

ثانيًا في الاصْطِلاحِ النحويِّ:

لمْ يُعرِّفِ النُّحاةُ المتقدمونَ مَفْهُومَ الإطلاقِ ولمْ ينصّوا على المرادِ منْهُ بالمعنى الاصطلاحيِّ، ويَرجعُ ذلكَ إلى عَدَمِ اندراجِه تحتَ بابٍ نحويّ معيّنٍ، وإنّما هو فكرةٌ عقليّةٌ بَحْتَةٌ، يختلفُ وجودُها من عدَمِهِ بحَسْبِ الطريقةِ المتَّبعةِ في التأليفِ وفي تناولِ المسائلِ النحويّةِ في الكتبِ الّتي ألَّفَها أو أملاها النُّحاةُ؛ أي: إنَّ المرادَ بالإطلاقِ بمعناهُ اللغويِّ باقٍ على دلالَتِهِ دونَ أنْ يحصلَ فيه تخصيصٌ منهم(٩).

وقدْ عدَّ الدكتورُ خَيْرُ الدِّينِ القاسميّ(١٠) المبرِّدَ (ت٢٨٥هـ) أوّلَ مَنْ ذَكَرَ لفظَ المطلقِ بالمعنى الاصطلاحيِّ بقوله في بابِ النَّعتِ(١١): « وَمَرَرْتُ برجلٍ مثْلِكَ.

فإنْ قالَ قائلٌ: كيفَ يكونُ المثلُ نَكِرةً وهوَ مضافٌ إلى معرفةٍ. هلا كان كقولك: مررتُ بعبدِ الله أخيكَ؟ فالجوابُ في ذلك: أنَّ الأخوَّةَ مخْطُورةٌ[١٢]، وقولكَ مثلِكَ مبهم مطلق. يجوزُ أنْ يكونَ مِثْلَكَ في أنَّكما رجلانِ، أو في أنَّكما أسمران، وكذلك كلِّ ما تشابهتُما به، فالتقديرُ في ذلك التنوينُ. كأنّه يقولُ: مررتُ برجلٍ شبيهٍ بِكَ، وبرجلٍ مِثْلٍ لكَ»[١٣].

الواضحُ مِنْ كلامِ المبرّدِ أنّ المقصودَ بالمطلقِ هُنا هَوَ النكرةُ، وهو ما نصّ عليه بقولِهِ قبلَ الجزءِ الذي ذكرَهُ القاسمي: «وتقول: مررتُ برجلٍ ذي مالٍ، فقولكَ ذي مالٍ نكرة؛ لأنَّ ذا مضافةٌ إلى مالٍ، ومالٌ نكرةٌ. ومرَرْتُ برجلٍ مثلِكَ»[١٤] إلا أنَّ الدكتور القاسمي أخذَ الجزءَ الذي يخدُمُ ما يراهُ وتركَ الجزءَ الذي قبلَهُ؛ لأنّ النكرةَ والمطلقُ قدْ يردانِ مترادفين[١٥] في كتبِ الأوائلِ بدليلِ قولِ القرافي (ت٦٨٢هـ): «كلُّ شيءٍ يقولُ فيهِ الأصوليونَ: إنّهُ مُطْلَقٌ يقولُ النّحاةُ: إنّهُ نكرةٌ، وكلُّ شيءٍ يقولُ النّحاةُ: إنَّهُ نكرةٌ، يقولُ الأصوليونَ: إنّهُ مطلقٌ، وأنَّ الأمرَ بهِ يتأدّى بفردٍ منْهُ، فكلُّ نكرةٍ في سياقِ الإثباتِ مطلقُ عنْدَ الأصوليينَ، فما أعلمُ موضعًا ولا لفظًا مِنْ ألفاظِ النكراتِ يختلفُ فيه النّحاةُ والأصوليونَ؛ بلْ أسماءُ الأجناسِ كلُّها في سياقِ الثّبوتِ هي نكراتٌ عندَ النّحاةِ ومطلقاتٌ عنْد الأصوليين. والتعرّضُ للفرقِ في الاصطلاحين عَسِرٌ، باعتبارِ الواقعِ مِنْ الاصطلاحِ، أما باعتبار الغرضِ والتّصوُّرِ فممكنٌ»[١٦]

إذْ إنَّ حديثَ المبرّدِ عنْ قاعدةٍ عامّةٍ مفادها أنَّ الأصلَ في المضافِ أنْ يكتسبَ التعريفَ من المضافِ إليهِ إذا أضيفَتْ نكرةٌ إلى معرفةٍ. وحديثُهُ هنا في اعتراضِ مفترضٍ على قولِهم «مررتُ برجلٍ مثْلِكَ» في إضافة «مثل» إلى الكافِ هل أكسبتْها التعريف من إضافتها إلى الضميرِ؟.

ولأنَّ اللّغةَ أداةُ التواصلِ بينَ البشرِ ممّا يَجْعلُها تتجاوزُ حدودَ المادةِ اللّغويةِ إلى ما يكتنفُها مِنْ عَناصِرَ مكوِّنةٍ للموقفِ الكلاميّ أو «الحال الكلامية» أو سياقِ الحالِ، وهذهِ العناصرُ هي:

١- شخصيةُ المتلكمِ والسامعِ وتكوينُهما الثقافيّ وشخصياتِ مَنْ يَشهدُ الكلامَ – غير المتكلمِ والسامع إنْ وجدوا- وبيانُ ما لذلكَ من علاقةٍ بالسلوكِ اللغويّ.

٢- العواملُ والظواهرُ الاجتماعيةُ ذاتُ العلاقةِ باللّغةِ والسلوكِ اللُّغويِّ لِمَنْ يُشاركُ في الموقفِ الكلاميّ (كحالةِ الجو) والوضْعُ السياسيِّ ومكانِ الكلامِ.

٣- أثرُ النّصِّ الكلاميّ في المشتركينَ، كالاقتناعِ أو الإغراءِ، أو الضَّحِكِ[١٧].

تلكَ العناصرُ التي يجبُ أنْ تؤخذَ عندَ النظرِ في المادةِ النحويّةِ لا الوقوفَ على ما يجوزُ وما لا يجوزُ من العباراتِ.

وقدْ يكونُ الإطلاق خفيًّا يسعرُ العثورُ على نماذِجِهِ ويَحتاجُ في ذلِكَ إلى زيادةِ تنقيبٍ وفهمِ ما لمْ يقلْ، فمثَلًا قدْ ينقُدُ العلماءُ رأيًا لأحدِهمْ ويُبيِنُ ما فيهِ من إطلاقٍ من غيرِ أنْ يطْلِقَ المصطلَحَ، مثالُ ذلكَ، يقولُ النّحاةُ: إنَّ البدلَ على تقديرِ طَرْحِ الأولِ وإحلالِ الثاني بدَلَهُ[١٨]، فندما تقول: حاءني زيدٌ أخوكَ، فهو على تقْديرِ: جائني أخوكَ إلّا أنَّ هذا الحكمَ ليسَ على إطلاقِهِ، لأنَّ مثلَ هذا باطِلٌ، قالَ سُبْحانَهُ: ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾ [١٩] «فمنْ آمنَ منْهُم: بدلٌ من «الذين استضعفوا» فلوْ كانَ البَدَلُ على طرْحِ الأوّلِ، وإحلالُ الثاني محلَّهُ، لمْ تُكّرّرُ اللامُ وإنّما هو على تقديرِ تكرارِ العاملِ»[٢٠]، والمرادُ منْ ذلكَ بيانَ أنَّ تعريفَ النّحاةِ للبدلِ يمثِّلُ الأغلبَ، فكلامُهمْ ليسَ على إطلاقِه، وهذا من الإطلاقِ الخفيِّ.

مما سبقَتْ الإشارةُ إليه يتضحُ لنا أنَّ النحاةَ لمْ يكونوا ليذكروا لفظَ الإطلاق إلا بمعناه اللغويّ، أما المعنى الاصطلاحيَ فلا يردُ في مصنفاتهم؛ لأنّه لا ينتظمُ ضمنَ الأبوابِ النحويةِ أو المسائل التفصيلية.

ويمكن القولُ مِنْ خلالِ تتبّعِ المسائلِ النحويّة الّتي وُصِفَتْ بأنّها مطلقةٌ بأنَّ الإطلاقَ: **هو إرسالِ الحكمِ بلا قيدٍ، فيدخلُ ما ليس منهُ في الحكمِ.**

الإطلاق ومناهج التأليف النحوي

المبحث الأول: مناهج التأليف النحوي

<u>أولاً: المنهج... والمراحل التي مرَّ بها.</u>

لمناهِجُ التأليفِ النحويِّ مراحِلُ عديدةٌ، كانَ أوَّلها مرحلةُ الوضعُ والتأسيس، وهي مرحلةٌ تبدأُ مِنْ أبي الأسودِ الدؤليِّ إلى الخليلِ بنِ أحمدَ الفراهيديِّ، وكانتْ المسائلُ

التي تعرضوا لها عبارةً عنْ ملحوظاتٍ ذهنيةٍ مبنيّةٍ على السليقةِ اللغويةِ ولايمكنُ أنْ يطلقَ عليها أنّها بحوثٌ نحويّةٌ خالصةٌ(٢١).

منْ ذلكَ ما ذكرتْهُ بعضُ الرواياتِ من أنَّ الحجاجَ بن يوسف قالَ ليحيى بنُ يعمرٍ: أتسمعني ألحنُ على المنبرِ؟ قال: الأميرُ أفصحُ منْ ذلكَ. فألحَّ عليهِ، فقال: حرفًا. قال: أيًّا؟ قال في القرآنِ. قال الحجاج: ذلكَ أشنعُ له، ما هو؟ قال: تقول: ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ ﴾(٢٢) إلى قوله ﴿ أَحَبَّ إِلَيْكُم ﴾، تقرؤها بالرفعِ. قال: لا جرَمَ! لا تسمعُ لي لحنًا، فألحقهُ بخراسانَ(٢٣).

فهذه المناقشاتُ لا تخرجُ عن كونِها ملحوظاتٍ ذهنيةً عِمادُها الإعرابُ والإقراءُ، وخيرُ ما يُوصفُ به نَحوهمْ هو أنّهُ نَّحو تطبيقيٌّ وظيفيٌّ وليسَ نظريًا، وقدْ طبقوه في قراءتهم للقرآنِ الكريمِ.

أمّا الطبقةُ الثانيةُ، وهمْ نحاةُ البصرةِ، فإنهمْ أكثرُ نشاطًا في استكشافِ الظواهرِ اللغويّةِ والنحويّةِ، وذلكَ باستخلاصِ هذه الظواهرِ من النصوصِ المرويّةِ، ثمَّ جمعها وتصنيفها وتأصيلها، والبحثُ عنْ أسرارِها وعللها واستنباطُ الأحكامِ والقواعدِ العامّةِ التي تحكُمُها مما يجعلنا نسمّي هذه المرحلةِ بمرحلةِ التأسيسِ وبناءِ القواعِدِ والأصولِ.

ومنْ أبرزِ رجالاتِ هذه المرحلةِ عبد الله بن اسحاق الحضرمي (ت١١٧هـ) وعيسى بن عمر الثقفي (ت١٤٩هـ) و أبو عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ)، ومنْ أبرزِ ملامحِ الدرسِ النحويِّ عندَ هذه الطبقةِ هي: بناءُ الأصولِ والأسس، فظهرتْ عند رجالِ هذه الطبقةِ فكرتا القياس والسماعِ، كما برزتْ عندهمْ ظاهرةُ الخلافِ النحويِّ حيثُ لمْ تَكُنْ المسائلُ النحويَّةُ واللغويةُ، متفقًا عليها، ويظهرُ ذلكَ في موقفِ أبي عمرو بن العلاءِ وعيسى بن عمرَ حولَ تأويلِ النصبِ في (الطيرِ) من قولهِ تعالى: ﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾ (٢٤)، فكانَ عيسى يقول: النصبُ على النداء، قولكَ يا زيدُ والحارثَ، لما لم يمْكِنْهُ (والحارث)، قال أبو عمرو: لو كانَ على النداءِ لكانَ رفعًا، ولكنّها على إضمارِ (وسخّرنا الطيرَ)؛ لقوله على إثرِ هذا: ﴿ وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ ﴾(٢٥)(٢٦).

ومنَ الأمورِ التي برزتْ في هذه المرحلةِ ظاهرةُ تخطئةُ العربِ، وظاهرةُ التأويلِ والتفسيرِ للنصوصِ اللغويّةِ وتوجيهِها توجيهًا يتفقُ مع القواعدِ التي توصلوا إليها عنْ طريقِ الاستقراءِ والقياسِ، فانتقلوا من روايةِ المسموعِ إلى مناقشةِ هذا المسموعِ شرحًا وتفسيرًا وتعليلًا، وبالجملةِ فإنَّ منهجَ هذه المرحلةِ يقومُ على:

١- الاهتمامُ باللغةِ بعدّها أداةً للعملِ القرآني.
٢- الاعتمادُ على السليقةِ اللغويّةِ دونَ الامعانِ بالعقلِ.
٣- الوصولُ إلى بعضِ الأصولِ والأسس القواعديّةِ.
٤- التركيزُ على تفسيرِ الظواهرِ اللغويّة والإعرابيّة دونَ الغوصِ في معرفةِ أسرارِ التعبير[٢٧].

أمّا المناهِجُ المتَّبعةُ في تلكَ المراحِل فقد قسَّمها الدكتور كريم حسين ناصح بدراستِهِ الموسومة بـ (مناهج التأليف النّحويِّ) على ثلاثةِ أقسامٍ، ذَكرَ في كلِّ قسمٍ خصائصَهُ وسماتَهُ وهي[٢٨]:

أوّلًا: المنهج الفطري (الوصفي): هو منهجٌ «يقومُ على تقريرِ ماهو واقعٌ أو تفسيرُهُ تفسيرًا لا يَخْرجُ عنْ نطاقِ اللغةِ»[٢٩]

يُعدُ المنهجُ الوصفيُّ منهجَ بحثٍ أكثرَ من كونِهِ منهَجَ تأليفٍ، وقدْ اتّبَعَ قديمًا في دراسةِ اللّغةِ العربية، ولهُ مكانَتُهُ المهمّةُ في في الدراساتِ اللغويّةِ المعاصِرة[٣٠].

وقدْ عابَ المحدثونَ على المتقدمينَ انشغالَهمْ بنظريّةِ العامِلِ والابتعادَ عنْ الوصف، الذي كانَ ينبغي اللجوءُ إليهِ بدَلَ الأحكامِ التقويميّةِ، التي ردّتْ وغيّبَتْ كثيرًا من الشواهِدِ والاستعمالات.

يقول الدكتور تمام حسان: «... تعلَّقتْ الإباحةُ وعدَمُها بقواعِدَ معياريّةٍ تفرضُ نفسَها على الاستعمالِ وعلى المسموعِ وكانَ تَوَصِلُ النّحاةِ إلى هذه القواعدِ نتيجةَ نشاطٍ استقرائيٍّ تحليليٍّ للّغةِ سواءٌ في ذلكَ مفرداتُها وتراكيبُها، ولكنّهم بعدَ وصولِهِمْ إلى ما ارتَضَوْه من قواعِدَ جعلوا هذه القواعِدَ (أحكامًا) فكانتْ في نَظَرِهِمْ أولى بالاعتبارِ مما خالَفها من المسموعِ، ومنْ ثَمَّ أعلموا فيها خالَفَ قواعِدَهمْ من النّصوصِ حيلَ التّخريجِ والتأويلِ والتعليل، فإذا لم يتأتَ لهمْ ذلكَ قالوا في المسموعِ: (يحفظُ ولا يقاسُ عليه)»[٣١].

والذي أراده الدكتور تمام حسان: أنَّ النّحاةَ لمْ يكونوا على صوابٍ في أثناءِ تعامُلِهمْ مع النّصوصِ المرويّةِ، الأمرُ الذي جعلَهمْ يفضلونَ المعياريةَ على الوصفيةِ التي كانت أولى بالاختيارِ الأولى، وقدْ جعلَ الدكتور كريم حسين ناصح المنهجَ الوصفي مساويًا للمنهج الفطري الذي اتّبَعَهُ النّحاةُ في بداياتِ التأليفِ، والسببُ الآخرُ في إدراجِ المنهجِ الوصفي (الفطري) ضمنَ مناهجِ التأليف، أنّهُ منهجٌ اتَّبعَهُ سيبويهِ في تأليفِ كتابِهِ، إضافةً إلى شيوعِ هذا المنهجِ في أوربا وأمريكا منذُ بدء القرنِ العشرين، و استمرارُ تأثيْرِهِ في الدراساتِ اللّغويّةِ المعاصِرةِ[٣٢].

ولابُدَّ مِنْ الإشارةِ إلى أنَّ عدَّ منْهجَ سيبويهِ في الكتابِ كانَ وصفيًّا أمرٌ فيهِ نظرٌ؛ لأنَّ كتابَ سيبويهِ مليءٌ بالأحْكامِ التقويميَّةِ المعياريَّةِ كالجائزِ[٣٣] والحَسَنِ[٣٤] والقبيحِ[٣٥] والجيدِ[٣٦] والرديء[٣٧] وهي أحكامٌ لا تنْسَجِمُ معَ وصفِ الظواهِرِ دونَ الحُكْمِ عليها:

١- المنهج العقلي (الفلسفي)

٢- المنهج التعليمي[٣٨]

ثانيًا: المنهجُ التعليمي.

كانتْ الغايةُ الأولى منْ نشأةِ النّحوِ العربيِّ هي: ضبطُ اللغةِ وإيجادُ الأداةِ التي تعصِمُ اللسانَ من اللّحنِ، ففرضتْ تلكَ الغايةُ على هذا النّحو أنْ يَتَّسِمَ في جملتِهِ بسمةِ النَّحو التعليميِّ،[٣٩] «لمْ يكنْ الطابعُ التعليميّ بعيدًا عن النحوي العربيّ، بل إنّ الغرضَ الأول من وضعِ الضوابطِ النحويّةِ كانَ تعليميّا»[٤٠]، والسببُ في ذلكَ المنطلقُ والمبدأ الذي أُسِسَ النحو مِنْ أجلها وهي إبعادُ اللّغةِ عنْ اللحنِ منْ خلالِ تعليمِ غيرِ الناطقينَ بها في الأصلِ الضوابطَ والوسائِلَ والتراكيبَ الّتي تجعلُهُ يلتحقُ بأهلِ اللّغةِ من العربِ الأصلاءِ.

«واتخذتْ نصوصُ النحوِ التعليمي تسمياتٍ منها: المختصرُ والمقدمةُ والموجزُ، والمتنُ، سواءُ أكانَ منثورًا أم منظومَاً»[٤١].

ولقدْ اعتادَ الدارسونَ لمناهجِ العلماء في تأليفِ كتبهمْ الحديْثَ عنْ طرائقهمْ في التعاملِ مع الأصولِ النحويَة، منْ استشهادٍ بالقرآنِ الكريمِ وموقفهمْ منَ الحديثِ

النبويّ الشريفِ واعتمادهمْ على الشعرِ، ثمَّ الانتقالَ إلى القياس، مع ذكرِ الأمثلةِ على ذلك.

وكانَ منَ الواجِبِ عليهمْ الحديثُ عمّا يمثّلهُ هذا المصنَّفُ أو ذاك منْ نحوٍ أهو نحو علميّ أم تعليميٌّ؟ وكذلكَ بيانَ أسلوبِ العالمِ في توزيعِ مادّتِه، وطريقةَ التبويبِ، والغايةَ مِنْ تأليفِ الكتابِ- التي أوضحها أكثر المؤلفين في مقدماتِ كتبهم- وما يمثلهُ الكتابُ من قيمةٍ علميّةٍ عندَ الدارسين، وعليهمْ كذلكَ توضيح الآتي:

١- لماذا انتشرت كتبُ ابن مالكٍ هذا الانتشار الكبير بين الدارسين؟ وبالأخصِّ منْها الألفيّةَ، والتسهيلَ، وكذلكَ ابنُ هشامٍ فقدْ لاقت كتُبهُ قطرُ الندى وبل الصدى وشرحه، وشذراتُ الذهبِ وشرحه، وأوضحُ المسالكِ إلى ألفيّةِ ابن مالك، ومغني اللبيب عن كتبِ الأعاريب، شهرةً بينَ المتعلمينَ ما لمْ تلقْهُ بقيةَ كتبيهم.

٢- أثرَ الثقافةِ غيرِ النحويّةِ في رأي المصنّفِ، (كما فعلوا في ردّهمْ على الزمخشريّ في بعض آرائِهِ ببيانِ مرجعيّةِ ذلكَ الرأي إلى فكرِهِ المعتزليّ).

٣- لماذا تولّى بعضٌ منهمْ شرحَ متونهم بأنفسِهمْ وتركَ البعضُ الآخرُ ذلكَ إلى غيرِهِ؟ (كما فعلَ ابن الحاجبِ في مقدمته الكافية، وابن مالكٍ مع الكافيةِ الشافيةِ والتسهيلِ، وتركَ المقدمة الألفية لغيرِه، وكذلكَ ابن هشامٍ في قطرِ الندى وبلّ الصدى وشذورِ الذهبِ).

كلَّ تلكّ المسائلِ لمْ يتمَّ التّركيزُ عليها في دراسةِ المنهجِ عندَ علماءِ الأمّةِ منَ النحاةِ؛ لذا سنحاولَ أنْ نبيّنَها في أثناءِ حديثنا عنْ أحدٍ من هؤلاءِ العلماءِ، لما لتلكَ المسائلِ من أثرٍ واضِحٍ في إطلاقِ الأحاكمِ النحويّةِ في المصنّفاتِ.

مرحلة المتون والشروح والحواشي

من أجلِ الوقوف على المقصود لابد من تعرف المراد بالمتن والشرح والحاشية.

المتن: مصطلحُ يطلقُ عندَ أهلِ العلمِ على مبادئ فن من فنون جمعت في رسائل صغيرة خالية من الاستطراد والتفصيل والشواهد والأمثلة إلا في حدود الضرورة[٤٢].

الشـرح: عمـل يتـوخى فيـه توضـيح مـا غمـض مـن المتـون وتفصـيل مـا أجمـل منهـا، وهـو يتـراوح بـين الطـول والقصـر والسـهولة والعسـر، وفيـه الـوجيز والوسـيط والبسيط(٤٣).

الحاشـية: إيضـاحات مطولـة دعـت إليهـا ظـاهرة انتشـار المتـون والشـروح، وقـد قصـد منهـا حـل مـا يسـتغلق مـن الشـرح، وتيسـير مـا يصـعب فيـه، واسـتدراك مـا يفوتـه، والتنبيـه على الخطأ والإضافة النافعة، وزيادة الأمثلة والشواهد(٤٤).

الشـعر التعليمـي: تُعـدُّ بدايـةُ العصـرِ العباسـيِّ النشـأةَ الأولـى للشـعرِ التعليمـيِّ وهـو ظـاهرةٌ جديـدةٌ لـمْ تُعْهَـدْ مـن قبـلُ، وقـدْ عـدّها بعـضُ البـاحثينَ فنًـا شـعريًّا مسـتحدثًا، كمـا رآها آخرونَ بالمقابِلِ انحرافًا عنْ مسيرةِ الشعرِ العربيِّ(٤٥).

لقـدْ أخـذتِ المنظومـاتُ التعليميّـةُ مِـنَ الشـعرِ العربـيِّ شـكلَهُ الخـارجي وزنًـا وقافيـةً، كانـتْ الغايـةُ منهـا تقريـرَ العلـومِ وتثبيتهـا، وتسـهيلَ المتـونِ علـى طلبـةِ العلـمِ؛لأنَّ النظمَ – كما هو معروفٌ– أعلقُ بالذهنِ مِنَ النثرِ، وأسهلَ في الحفظِ.

والشـعرُ التعليمـيّ عبـارةٌ عـن خطـابٍ للعقـلِ لغايـةٍ تعليميّـةٍ بـذكرِ معلومـاتِ علـمٍ معـيّنٍ، يعتمـدُ علـى الـدليلِ والبرهـانِ والحجّـةِ، ويعبَّـرُ عنـهُ بلغـةٍ واضـحةٍ نسـبيًّا محـددةِ الدلالةِ، مِنْ أجلِ إيصالِ المعلوماتِ إلى المتعلمينَ وإفادتهم(٤٦).

تعدُّ منظومةَ الكسائيِّ (١٨٩هـ) افتتاحًا لمسيرةِ النظمِ النحويّ والتي يقول فيها(٤٧):

إنمـا النحـو قيـاس يتبـع وبـه فـي كـل أمـر ينتفـع
فـإذا مـا نصـر النحـو الفتـى مـر فـي المنطـق مـراً فاتسـع
فاتقـاه جـل مـن جالسـه مـن جلـيسٍ نـاطقٍ أو مسـتمع
وإذا لـم ينصـر النحـو الفتـى هـاب أن ينطـق جبنـاً فـانقطع
فتـراه يرفـع النصـب ومـا كان من خفضٍ ومن نصبٍ رفع
يقـرأ القـران ولا يعـرف مـا صرف الإعراب فيه وصنع
والـذي يعرفـه يقـروه فإذا ما شك في حرفٍ رجع
نـاظراً فيـه وفـي إعرابـه فإذا ما عرف اللحن صدع
كـم وضـيعٍ رفـع النحـو وكـم من شريفٍ قد رأيناه وضع
فهمـا فيـه سـواء عنـدكم ليست السنة فينا كالبدع

وأقبل الناظمون على النظم ليسروا على الطلاب سبل الإلمام بالمعارف وحفظها وسرعة استحضارها وقت الحاجة، ومنَ المتقدمينَ في النظمِ التعليميّ محمد بن يحيى القلفاطي (ت٣٠٢هـ) إذ ذكر الدكتور مكي نومان مظلوم أنّهُ صاحب أقدمِ منظومةٍ تعليميّةٍ في النحو(٤٨)، ثمَّ تلاهُ أحمد بن منصورٍ اليشكريّ (ت ٣٧٠هـ) الذي كانت «لهُ أرجوزةً في النحو والتصريفِ تزيدُ عنْ ألفي بيتٍ نظمها سهلٌ وعلمها كثير»

المبحث الثاني

نماذجُ الإطلاقِ في المختصراتِ النحويّةِ وشروحِها

مِنْ أجلِ أنْ تتضِحَ الصورةُ علينا أنْ نُقدّمَ ما يؤكّدُ أنَّ فكرةَ الإطلاقِ في المصنفاتِ النحويّةِ كانتْ مقصودةً، منْ مؤلّفيها، وسنركزُ على كُتِبَ له الذيوعُ والانتشارُ عبرَ الزمنِ كمؤلفات الزمخشريّ وابن الحاجبِ وابن مالكٍ وابن هشامٍ، والتركيزُ على دوافِعِ التأليفِ والفئةُ المستهدفةُ منْ هذا المصنّفِ او ذاك، لنعرفَ مدى واقعيةِ الاعتراضاتِ الّتي توجّهُ إليه مِنَ الشارحِ أو غيرِهِ.

المطلب الأول

الزمخشري والمفصل

استمرتْ عنايةُ العلماءِ بكتابِ سيبويهِ مدةً طويلةً جدًا لأسبابٍ عديدةٍ منها أنّهُ الكتابُ الأولُ الذي وَصَلَنا كاملًا في عصرٍ لمْ يظهرْ معهُ منافسٌ له، واستيعابُهُ للمادةِ النحويةِ والصرفيّةِ والصوتيةِ على السواء، كلُّ ذلكَ جعَلهُ محطَّ عنايةٍ وتقديرٍ مِنَ العلماءِ والأمراءِ، إلى أنْ جاءَ القرنُ الخامسُ الهجريّ الذي ظهرَ فيه أحدُ أهم علماءِ اللغةِ والتفسيرِ والبلاغةِ والبيانِ، ألا وهوَ الزمخشري الذي أخذَ على عاتقهِ وبجرأةٍ كبيرةٍ تستحقُ التقديرَ والثناءَ إعادةَ الترتيبَ والتبويبَ والعرضَ للأبوابِ النحويةِ وفصلهِ عنْ الصَّرفِ، هاتان الصفتان –استيعاب الأبواب النحوية جميعها، وفصل النحو عن الصَّرفِ– أهمُّ صفتينِ تميزانِ المفصّلَ(٤٩)، أمّا الأمرُ الآخرُ الذي زادَ الكتابَ عنايةً واهتمامًا وهو المنهج المتبعُ في توزيعِ المادةِ في الكتابِ، فالناظرُ في كتابِ سيبويهِ نظرةً سريعةً يمكنهُ أنْ يحكمَ أنّهُ ليسَ هناكَ من منهجٍ واضحٍ في ذهنِ صاحبِهِ لتوزيعِ مادتِهِ(٥٠) على الرغم من محاولةِ منْ جاءَ بعدهُ الاعتذارَ لهُ(٥١)

وهو أمرٌ لا حاجةَ له؛ لتقدمِ زمنِ تأليفهِ الأمرُ الذي يبعدُهُ عنْ الاهتمامِ بالشكلياتِ عنْ أصلِ الموضوعِ وهو جمعُ أكبرَ عددٍ من المسائلِ اللغويةِ.

أمّا الزمخشري فقدْ اتيحتْ لهُ الفرصةُ لابتكارِ منهجٍ جديدٍ في التبويبِ والتوزيعِ استطاعَ توضيحَهُ في مقدمةِ كتابِهِ فقال: « فأنشأتُ هذ ا الكتاب الكتاب المترجمُ بكتابِ (المفصل في صنعة الإعراب) مقسومًا أربعةَ أقسامٍ:

القسم الأول: في الأسماء.

القسم الثاني: في الأفعالِ.

القسم الثالث: في الحروفِ.

القسم الرابع: في المشتركِ من أحوالِها.

ولم أدّخرْ فيما جمعتُ فيه من الفوائدِ المتكاثرةِ ونظمتُ من الفرائدِ المتناثرةِ مع الإيجازِ غيرِ المخلِّ والتلخيصِ غيرِ الممل»[٥٢].

مَعَ ملاحظةِ أنَّ الزمخشريَّ لَمْ يشرحْ كتابَهُ؛ لأسبابٍ نجْهُلها قدْ يكونُ مِنْ بينِها إيمانُهُ بأنّهُ لا يحتاجُ إلى شرحٍ؛ لوضوحِ عبارتِهِ وبساطةِ أفكارِهِ، أو أرادَ إبقائَهُ مختصرًا ليسهُلَ حفظُهُ ولا يملَّ دارِسُهُ، إو إنّهُ تركَ أمرَ شرْحِهِ لِمنْ يأتي بعدَهُ.

تلكَ الأسبابُ منفردةً ومجتمعةً فتحتِ البابَ أمامَ النقّادِ للوقوفِ على آرائِهِ ومناقشتِها مناقشةَ القاضي للمتهمِ وهو ماسيتضحُ من خلال الأمثلة على الإطلاقِ في المفصَّلِ.

الدافعُ للتأليف:

يُعدُّ الدافعُ إلى تأليف الكتابِ والفئةُ الستفيدةُ من مادته من أهمِّ ما يجبُ معرفتُهُ؛ لأنّهُما أمران مهمانِ جدًا لمعرفةِ المنهجِ المتّبعِ في عرضِ مسائلِ الكتابِ، وهما أمرانِ أهملهما الشّراحُ وأصحابُ الحواشي كثيرًا؛ إذا تعاملوا معَ العبارةِ مجتزءة من النظرِ إلى حالِ المخاطبِ الّذي أراد صاحبُ الكاتِبُ أنْ يُعَلِّمَه.

جاءَ في مقدّمةِ المفَصّلِ: «ولَقَدْ نَدَبَني ما بالمسلمِينَ مِنْ الأرَبِ[٥٣] إلى معرفة كلام العرب وما بي من الشفقة والحَدَبِ[٥٤]، على أشياعي من

حفدة الأدب لإنشاء كتاب في الإعراب محيط بكافة الأبواب مرتب ترتيبا يبلغ بهم الأمد البعيد بأقرب السعي ويملأ سجالهم بأهون السقي»[٥٥].

لَوْ نَظَرْنا في هذا النصِّ المهمِ للإمامِ الزمخشريّ؛ لَوَجْدنَا دافعَ التأليفِ والغايةُ الّتي أرادَهَا لكتابِهِ واضحةً جليةً، فالزمخشريُّ يُصرّحُ بأمرينِ أساسيينَ دافعَاه إلى وضْعِ المفصَّلِ الأولُ: خارجيٌّ وهو واقعُ المسلينَ وحاجتهُمْ إلى كتابٍ مثلَ المفصَّلِ، والثاني: داخليٌّ، وهو قدْرَتُهُ على إنتاجِ مصنَّفٍ للمعنيينَ بالعربيةِ يحوي أبوبَهُ كلّها، معَ بقاءِ مادّتهِ في أذهانِهِمْ أمدًا بعيدًا وبأيْسَرِ أسلوبٍ وأرقِّ عبارةٍ[٥٦].

إذن الغايةُ من الكتابِ تعليميّةٌ تسيرُ على مبدأِ التيسِرِ؛ لِذا يَجبُ على مَنْ أرادَ أنْ يَحْكُمَ على مادّتِهِ أنْ يَضَعَ هذهِ الغايةَ نُصْبَ عيْنيهِ. وهل حصلَ هذا فعلًا؟

سنحاولُ أنْ نستكشِفَ ذلكَ من خلالِ شروحِ مفصّلِ الزمخشريِّ لِنرى تعاملَ العُلَماءِ مع نصِّ المفصَّلِ منْ حيثُ النقدُ لأحكامِهِ إطلاقًا وتقيدًا.

ابن يعيش والمفصَّل:

يُعَدُّ شرحُ المفصَّلِ لابن يعيشٍ مِنْ أيسيرِ المصنفاتِ النحويّةِ وأكثرِها وضوحًا في العبارةِ؛ وذلكَ لبعدِ مؤلفِهِ عِنْ التأويلاتِ المنطقيّةِ الّتي أثقلتْ كثيرًا مِنَ الشروحِ والمصنفاتِ النحويّةِ، معَ كلِّ ما تميَّزَ بهِ شرْحُ المفصَّلِ من المزايا لا يعني أنّهُ كانَ موافقًا للزمخشريِّ[٥٧] في كلِّ ما يذْكُرُهُ، فقدْ يوافِقُهُ في حينٍ ويخالِفُهُ ويردُّ عليهِ في أحايينَ كثيرة، وقدْ يرَجّحُ رأيَ غيرِهِ على رأيِهِ، وقدْ يرى في عبارتِهِ إطلاقًا فيقيدها بما يراه أفضلَ للنصِّ وأقربَ للصواب.

ومَا يَهُمنا هنا ما رآه ابن يعيشٍ من إطلاقٍ في أحكامِ الزمخشري وما قيَّدهُ بها من خلالِ النماذِجِ الآتية:

الإطلاق عندَ الزمخشريِّ

يرى بعضٌ من شرَّاحِ المفصَّلِ في قسمٍ من عباراتِ الزمخشريِّ إطلاقًا مِنْ غيرِ تقييدٍ؛ مما يَجْعلُها تحتَملُ وجوهًا أخرى لمْ يرِدْها الزمخشَريُّ[٥٨]، فحاولُوا أنْ يُقيدوها. وتوضيحُ ذلك في مسألةٍ عرضَ لها الزمخشريُّ في كتابِهِ وهي:

ما ينوبُ عنْ الفاعلِ عندَ وجودِ مفعولينِ متغارينِ:

تدورُ هذهِ المسألةُ حولَ بناءِ الفعلِ للمجهولِ منْ فعلٍ يتعدى إلى مفعولينِ، ففي هذه الحالةِ مَنْ سينوبُ عنْ الفاعلِ، المفعولُ الأول أو المفعول الثاني؟.

جاءَ في المفصَّلِ: «ولك في المفعولين المتغايرين أن تُسند إلى أيهما شئت، تقول أعطي زيد درهماً، وكُسي عمرو جُبة، وأُعطي درهمٌ زيداً، وكسيت جبة عمراً إلا أن الإسناد إلى ما هُو في المعنى فاعلٌ أحسنُ وهو زيدٌ، لأنَّهُ عاطٍ وعمرٌو لأنّهُ مكتسٍ. »[٥٩].

يشير الزمخشري إلى أنَّ هناكَ نوعينِ من الأفعالِ المتعديّةِ إلى مفعولينِ:

١- فعلٌ يتعدى إلى مفعولينِ أصلُهما مبتدأٌ وخبرٌ.

٢- فعلٌ يتعدى إلى مفعولين ليسَ أصلُهما مبتدأٌ وخبرٌ.

والظاهر من النصِّ أنّهُ يتحدَّثُ عن النوعِ الثاني؛ لقوله: «ولك في المفعولين المتغايرين أن تُسند إلى أيهما شئت. » فكلامُهُ على الأفعالِ الّتي ليس أصلُها متبدأٌ وخبرٌ، بأنْ يجوزُ لكَ أنْ تُقيمَ أيَّ الفعلينِ مقامَ الفاعلِ، وتتركُ الثاني منصوبًا على أصله[٦٠] وقدْ اعترضَ ابنُ يعيشٍ وابن الحاجبِ على عبارةِ الزمخشريِّ ووصفوها بأنّها مطلقةٌ، جاء في شرحِ المفصَّلِ: «**واعْلَمْ أنَّ صاحِبَ الكتابِ قَدْ أطلقَ العبارَةَ مِنْ غيرِ تَقييدٍ، والصوابُ أنْ يُقالَ: ما لَمْ يَكُنْ هناكَ لَبسٌ أو إشكالٌ، فإنْ عَرَضَ في الكلامِ لَبْسٌ أو إشكالٌ، امتنع إقامة الثاني مقامَ الفاعِلِ**»[٦١]، **وقالَ ابنُ الحاجِبِ: « وهذا الإطْلاقُ يُوهِمُ أنَّهُ يَجوزُ مطْلَقًا، وشرْطُهُ أنْ لا يَقَعَ لبْسٌ**»[٦٢].

منْ يقرأ هذينِ النَّصَّينِ يجدُ فيهما تطابقًا كبيرًا في الفكرةِ، الاعتراضُ على عبارةِ الزمخشريِّ من ابن يعيشٍ وابن الحاجبِ، حتّى فيما مثلا بهِ منْ وقوعِ اللَّبْسِ، فابنُ يعيشٍ[٦٣] مثّل بالآتي:

١- إذا قلْتَ: «أَعطَى زيدٌ محمّدًا عبدَه» وأردتَ بناءَ الفعلِ للمفعولِ، لمْ تَجُزْ لكَ إلا صورةٌ واحدةٌ وهي أنْ تقول: أُعطِيَ محمّدٌ عبدًا. بأنْ تجعلَ المفعولَ الأولَ هو هو النائبُ عن الفاعلِ، ولا يجوزُ لَكَ أنْ تقولَ: أُعْطِيَ عبدٌ محمدًا. بأنْ يكونَ المفعولُ الثاني نائبًا عنِ الفاعلِ. وحجّتُهُ في ذلكَ أنَّ لفظَي «محمد وعبد» يصلحانِ لأنْ يكونا آخذَينِ

ومأخوذَينِ، فيجبُ عليكَ أنْ تلتَزِمَ الترتيبَ كي لا يحصلَ لبسٌ أو إشكالٌ على حدِ قولهِ.

٢- استدلَ على صحّةِ ما ذهبَ إليهِ بجملةٍ أخرى لا يحصلُ فيها لبسٌ فيجوزُ فيها اسناد أيٍّ المفعولينِ إلى الفاعلِ وهي: «أُعطي درهمٌ زيدًا" فحسن؛ لأن "الدرهم" لا يأخذ زيدًا، فإن رُفع؛ فلا تتوهّم فيه أنه آخذٌ لزيد»(٦٤).

مثالُ ابن الحاجب: اختلفَ مثالُ ابن الحاجب عنْ مثالِ ابن يعيشٍ فقال: « ولَو قُلْتَ أعْطيْتُ العَبْدَ الجارية لم تُقِم مُقامَ الفاعِلِ إلَّا الأَوَّلَ، لأنّكَ لوْ أَقَمْتَ كُلَّ واحدٍ منهما لَوقَعَ اللَّبْسُ، فلا تَعْرِفُ الآخِذَ من المأخوذِ»(٦٥). وهو مثالٌ أكثرُ وضوحًا من مثالِ ابنِ يعيشٍ، لأسبابٍ نوضِّحها في الفقرةِ الآتية.

مناقشةُ الأمثلة:

يَبدو أنَّ هذا الاعتراضَ غيرُ واردٍ على كلامِ الزمخشريِّ للأسباب الآتية:

١-أرادَ الزمخشريُّ أنْ يصنَعَ كتابًا مبسّطًا يُوصِلُ قارئه إلى فهمِ النحو بعيدًا عن التعقيدِ والتفصيلاتِ الزائدة، وقدْ بيّنَ ذلكَ في المقدمة.

٢- إنَّ الجملةَ الّتي مثّل بها ابن يعيشٍ لا تسلمُ من الاعتراضِ؛ لأنَّ إهمالَ سياقِ الحالِ يَجعَلُ كثيرًا من العباراتِ محتَملةً لأكثرَ من وجهٍ، ولأنّهُ -ابن يعيش- لمْ يوفّقْ في التركيبِ «أَعطى زيدٌ محمّدًا عبدَه» لأنَّ التصريحَ باسم (محمد) يدلُّ على أنّهُ الآخذُ تقدّمَ أم تأخر، فالحرُّ لا يحتاجُ إلى وصفِهِ بالحريّةِ على العَكسِ من العَبْدِ فإنّهُ محتاجٌ دائِمًا إلى وصفهِ؛ لذا نرى ابنَ الحاجبِ قدْ حوّلَ الجمْلَةَ إلى «أعْطيْتُ العَبْدَ الجارية» لأنّهما مستويانِ بالوصفِ فأوجبَ أنْ ينوبَ الأولُ عن الفاعِلِ ولمْ يُجِزْ الاختيارَ بينَهُما، معَ إنّهُ يُمكنُ القولُ إنَّ جملةَ ابنَ الحاجبِ هي الأصلُ وقدْ غيّرَ فيها ابنُ يعيشٍ فوقعَ في لبْسٍ آخر. والّذي يجعَلُنا نطمئِنُ لهذا الرأيِ هو أنَّ ابنَ الحاجِبِ معروفٌ عنْهُ العلْمُ بأصولِ الفقْهِ الّذي مكّنهُ من إيرادِ اعتراضٍ على كلامِ الزمخشريِّ على طريقةِ الأصوليين، والّذي أوقعنا في هذا هو تعاصُرُ الإمامين وهو ما يجْعَلُ الحكمَ على أيٍّ منهما أخذَ منَ الآخرِ صعبًا.

٣-إن الجملتين مصنوعتانِ ولوْ كانتا مسموعتينِ لكانَ الاعتراضُ بهما أو بإحداهما وجيهًا؛ ولو سلّمنا بورودِ القولِ بهما، فإنَّ حالَ المتكلِمِ والسامعِ هما من

ينبئانِ عنْ مرادِهِ، لا تأويلَ منْ سمعَهُ مِنْ غيرِ أنْ يكونَ مشكِّلًا لُهُ داخلًا في حيثياتِه.

فضلًا عمّا تقدّمَ فإنَّ الخوارزميَّ (ت٦١٧هـ) وهو أحدُ شرّاحِ المفصَّلِ لمْ يُسجِّلْ اعتراضًا على عبارةِ الزمخشريِّ؛ لأنّهُ لمْ يلحظْ إطلاقًا يحتاجُ إلى تقييد كما فعل ابن يعيشٍ وابن الحاجِبِ، جاء في التخمير: «إذَا كانِ للفعْلِ مفعولانِ ثانيهما غيرَ الأولِ فلكَ أنْ تُسنِدَ إلى أيِّهما شئْتَ، إلا أنَّ الاختيارَ أنْ تُسْنِدَ إلى ما هو فاعلٌ في المعنى»(٦٦).

بين الجملة والكلام:

مِنَ المصطلحاتُ الّتي شكّلَتْ تعارضًا في مفاهيمِها عنْدَ النّحاةِ «الجملةُ» و«الكلامُ»، فمنهمْ من ذهبَ إلى مرادفتِهما ضياء الدّين بنْ العِلجِ(٦٧) ولكنَّ ابنُ هشامٍ لمْ يرتَضِ ذلكَ، قال في المغني: «الْكَلَام هُوَ القَوْل الْمُفِيد بِالْقَصْدِ وَالْمرَاد بالفيد مَا دلّ على معنى يحسن السُّكُوت عَلَيْهِ، وَالْجُمْلَة عبارَة عَن الْفِعْل وفاعله ك قَامَ زيد والمبتدأ وَخَبره ك زيد قَائِم وَمَا كَانَ بِمَنْزِلَة أَحدهمَا نَحْو ضرب اللص وأقائم الزيدان وَكَانَ زيد قَائِما وظننته قَائِما، وَبِهَذَا يظْهر لَك أَنَّهُمَا ليسَا مترافدين كَمَا يتوهمه كثير من النَّاس وَهُوَ ظَاهر قَول صَاحب الْمفصل فَإِنَّهُ بعد أَن فرغ من حد الْكَلَام قَالَ وَيُسمى جملَة وَالصَّوَاب أَنَّهَا أَعم مِنْهُ إِذْ شَرطه الإفادة بِخِلَافِهَا وَلِهَذَا تسمعهم يَقُولُونَ جملَة الشَّرْط جملَة الْجَواب جملَة الصِّلَة وكل ذَلِك لَيْسَ مُفِيدا فَلَيْسَ بِكَلَام»(٦٨).

بالتّالي: فقدْ بنى ابنُ هشامٍ اعتراضَهُ على أساسِ عدمِ الترادُفِ؛ لأنَّ الكلامَ شَرْطُهُ الإفادةَ، في حينِ أنَّ الجملةَ لا يُشْتَرَطُ فيها ذلك، «وأنّ الكلامَ يقالُ باعتبارِ الوحدةِ الحاصلةِ بالإسنادِ بينَ الكَلمتينِ، والجُمْلةُ تقالُ باعتبارِ كثرةِ الأجزاءِ، التي يقعُ فيها التركيب» (٦٩).

وقدْ أجرى النّحاةُ جمْلَتي الشَّرطِ وجوابِهِ، مجرى المفْرَدِ؛ لأنّهُمْ اشترَطوا في الجملةِ الاستقلاليَّةَ عنْ غيْرِها وهذا لا يحصلُ في جملتي الشَّرطِ والجزاءِ؛ لذلكَ فارقتْ جملةُ الشّرطِ وجوابِهِ مجاريِ أحكامِ الجُمَلِ(٧٠).

وممـنْ ذهـب إلـى إلـى ترادُفِهمـا الزَّمَخْشَـرِيّ الـذي صـرّح بـذلك فِـي كِتَابـه الْمفصـل فَقَـالَ: «وَالْكَـلَام هُـوَ الْمركـب مـن كَلِمَتَـيْنِ أسـندت إِحْـدَاهمَا إِلَـى الْأُخْـرَى وَيُسـمى الْجُمْلَـة»[٧١] وعلـق ابْـن يعِـيش فِـي شَـرحه للمفصـل علـى كَـلَام الزَّمَخْشَـرِيّ فَقَـالَ إِنَّـه يُرِيـد الْكَـلَام الَّـذِي تَنْعَقِـد بِـهِ الْفَائِـدَة ثـمَّ رَاح يفـرق بَـين الْكَـلَام وَالْقَـوْل والكلـم وَالْجَـوَاب وَقَـالَ إِن الْكَـلَام هُوَ عبارَة عَن الْجمل المفيدة[٧٢].

ويبـدو أنَّ الخـلافَ شـكليٌّ لا ينبغـي الوقـوفُ عنـدَهُ فالتفصـيلاتُ الدقيقـةُ الّتـي ينغـي معرفتُهـا تقَـدَّمُ للمـدققينَ والمتقـدّمينَ مـن العلمـاءِ وطلبـةِ العلْـمِ، ولا حاجـةَ للمبتـدئينَ الـذينَ وضِـعَ الكتـابُ فـي أسـاسِ وضـعِهِ مـن أجلِهـمْ، وكثـرةُ النّقـدِ الـذي تعـرَّضَ لـهُ الزمخشـريُّ فـي هـذه المسـألةِ وفـي غيرِهـا مبنـيٌّ علـى اعتزالِـهِ الـذي شـكّلَ لـهُ نقمـةً عنـدَ العلمـاءِ جعلـتْهُم يحـاولونَ انتقـادَ وبيـانَ نقـصِ مـا يقولُـهُ ويَـذهبُ إليـه مـنْ مسـائلَ نحويّـةٍ أو اسـتعمالاتٍ اصـطلاحيّةٍ، وهـمْ مـن ذكـرَ أولًا أنَّ الاختيـارَ فـي الاصـطلاحاتِ لا مشـاحةَ فيـه[٧٣]، وهـي مـنَ الأسـبابِ الّتـي يجـبُ أنْ تمنـعَ مـن الاخـتلافِ «وَالْأَقْـوَالِ إِذَا أَمْكَـنَ اجْتِمَاعُهَـا وَالْقَـوْلُ بِجَمِيعِهَـا مِـنْ غَيْـرِ إِخْـلَالٍ بِمَقْصِـدِ الْقَائِـلِ، فَـلَا يَصِـحُّ نَقْـلُ الْخِلَافِ فِيهَا عَنْهُ»[٧٤].

فكانَ ينبغي أنْ يُتْرَكَ الخلافُ في مثلِ هذه المسائلِ التي لا يبنى عليها حكم.

Abstract

The Effect of Authorship Methods in Passing Grammatical Judgment

Keywords: Authorship methods, Passing, Grammatical Judgment

Asst. Prof. Nsaif Jassim Mohmmed Alkhafaji (Ph.D.)
University of Diyala
College of Education for Human Sciences

Asst. Ins. Ayad Abduljabbar Ahmed (M.A.)
University of Baghdad
College of Islamic Sciences

Arabic grammar, like any other sciences, had gone through different stages till it reached its current stage of maturity and stability in classification and authorship methods. The Sebaweih stage represented the oral, and multi aspect stage. When Alzamakhshari came, he established grammatical rules on the basis of recording, classifying, and organization as his comprehensive book offered a mature, innovative styles in distribution and chaptering.

First we need to know the concept of methodology in the terms of the industry to understand the relationship with passing grammatical judgement in general.

الهوامش

(١) تطور الدرس النحوي: ٣١.

(٢) تطور الدرس النحوي: ٣١.

(٣) مناهج البحث العلمي: ٥.

(٤) المنهج اللغوي في كتاب سيبويه (مقال):- ٦٠-٦١، نقلًا عن: مناهج التأليف النحوي: ١١-١٢.

(٥) **ينظر**: ترتيب القاموس المحيط: ٣/٩٠-٩٢، مختار الصحاح: ٣٩٦، أقرب الموارد في فصيح العربية والشوارد: ٧١٣، المصباح المنير: ٣٧٦.

(٦) **ينظر**: أساس البلاغة: ١/٣٩٤، الأفعال المتعدية بحرف: ١/٢١٨.

(٧) مقاييس اللغة: ابن فارس ٣/٤٢٠، مادة (طلق).

(٨) الصاحبي في فقه اللغة: ٣٢٦.

(٩)**ينظر**: المطلق والمقيد وأثرهما في اختلاف الفقهاء: ١١٤.

(١٠) د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي تدريسي، في جامعة كركوك.

(١١) أبحاث ودراسات في النحو العربي: ٧٩.

(١٢) المرادُ بقولهِ مخطورةٌ: أنّها تردُ على الخاطِرِ فلا يحصلُ عندَ ذكرِها للمخاطَبِ لبسٌ.

(١٣) المقتضب للمبرد: ٤/٢٨٧.

(١٤) المصدر نفسه: ٢/٢٥١.

(١٥) اتفق أكثر النحاة والفقهاء على أنَّ النكرة والمطلق شيء واحدٌ، ونصُّ القرافي السابق يوضّحُ موقفَ الفقهاء أما من النحاةِ فيقول الدكتور عباس حسن: «ذهب جمهرة كبيرة من النحاة إلى أنّه لا يوجد فرق بين النكرةِ واسم الجنس (المطلق)؛ فإنّ كان لمعَيَّنٍ فهو النكرة المقصودة، وإنْ كانَ لغير معيّنٍ فهو النكرة غير المقصودة، وفي هذا الرأي تخفيف وتيسير فيحسنُ الأخذ به». النحو الوافي: ٤/٣٠. وذهب فريق آخر إلى مغايرة المطلق للنكرة، فالمطلق عندهم ما وضع للمعنى الذهني المجرد، وهو المسمى (بالحقيقة او الماهية) والنكرة هي: مدلول اللفظ الخارجي الذي ينطبق عليه فعلًا، وهو أمرٌ فلسفي لا فائدة منه. **ينظر**: المطلق والمقيد وأثرهما في اختلاف الفقهاء: ١٢٩-١٣١.

(١٦) العقد المنظوم في الخصوص والعموم للقرافي: ١/١٨٨-١٨٩.

(١٧) نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية: ١٤٩.

(١٨) ينظر: المقتضب: ٤/٢١١، شرح القدمة المحسبية: ٢/٤٣٢، المقتضب: ٤/٢١١.

(١٩) سورة الأعراف: من الآية ٧٥.

(٢٠) البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٣٨٧.

([٢١]) ينظر: مراحل تطور الدرس النحوي: ٧١.

([٢٢]) سورة التوبة: من الآية ٢٤.

([٢٣]) ينظر: إنباه الرواة: ٢٦/٤، طبقات النحويين واللغويين: ٢٨.

([٢٤]) سورة سبأ: من الآية ١٠.

([٢٥]) سورة سبأ: من الآية ١٢.

([٢٦]) ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ٤١.

([٢٧]) ينظر: مراحل تطور الدرس النحوي: ٨٤.

([٢٨]) ينظر: البحث النحوي المعاصر في العراق الاتجاهات والمضامين ـ١٩٦٨ـ١٩٩٤: ١١٩.

([٢٩]) الدراسات اللغوية عند العرب حتى القرن الثالث الهجري: ٣٧٤، وينظر: مناهج التأليف النحوي: ٢٤

([٣٠]) ينظر: مناهج التأليف النّحوي: ٢٣

([٣١]) اللغة العربية معناها ومبناها: ١٣.

([٣٢]) ينظر: مناهج التأليف النحوي: ٢٣

([٣٣]) ينظر: الكتاب: ٣٥/١.

([٣٤]) ينظر: المصدر نفسه: ٢٦/١، ٣٥.

([٣٥]) نفسه: ٤١/١.

([٣٦]) نفسه: ٤٣/١

([٣٧]) نفسه: ١٠٢/١، ٣٨٩/١.

([٣٨]) المصدر نفسه: ١٧٨ـ١٧٩.

([٣٩]) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٣.

([٤٠]) البحث النحوي المعاصر في العراق: ١٢٣.

([٤١]) المصدر نفسه: ١٢٤.

([٤٢])المتون والشروح والحواشي والتقريرات في التأليف النحوي: ٢٤٩.

([٤٣])المتون والشروح والحواشي والتقريرات في التأليف النحوي:: ٢٤٩.

([٤٤]) المصدر نفسه: ٢٤٩.

([٤٥]) ينظر: الشعر التعليميّ –بداياته، تطورهُ – سماتُه: ٨٥.

([٤٦]) ينظر: المصدر نفسه: ٨٧ـ٨٨.

([٤٧]) معجم الأدباء: ياقوت الحموي، ١١٨/١٧ـ١١٩.

([٤٨]) ينظر: البحث النحوي المعاصر في العراق: ١٢٥.

([٤٩]) ينظر: ابن يعيش وشرح المفصل: ٦٨.

([٥٠]) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري: ٣٢.

([٥١]) حاولَ الدكتور علي النجدي أنْ يجدَ لذلكَ تفسيرًا بقوله: (ومن يدري لعل مرجعَ الأمرِ في ذلكَ إلى اختلاطِ أوراقِ الكتابِ من بعدِ صاحبه). سيبويه إمام النحاة: ١٨٠.

([٥٢]) المفصل في صنعة الإعراب: ٥.

([٥٣]) الأربُ الحاجة، أو الحاجة الشديدة. ينظر: لسان العرب، مادة (أرب).

([٥٤]) الحَدَبُ الاشفاقُ والتَّعَطّفُ، جا في اللسان: « ».

([٥٥]) المفصّل: في صنعة الإعراب: ٥.

([٥٦]) ينظر: مناهج التأليف النحوي: ١١٥.

([٥٧]) ينظر: ابن يعيش وشرح المفصّل: ٢٠٥.

([٥٨]) ينظر: المصدر نفسه: ٢١٠.

([٥٩]) المفصَّل في صنعة الإعراب: ٢٥٩.

([٦٠]) ينظر: شرح المفصل: ٧٧/٨.

([٦١]) المصدر نفسه: ٧٧/٨.

([٦٢]) الإيضاح في شرح المفصَّل: ٥٤/٢.

([٦٣]) ينظر: شرح المفصَّل: ٧٧/٨.

([٦٤]) المصدر نفسه: ٧٧/٨.

([٦٥]) الإيضاح في شرح المفصَّل: ٥٤/٢.

([٦٦]) التخمير في شرح المفصَّل: ٢٧٢/٣.

([٦٧]) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو: ٧/٤.

([٦٨]) مغني اللبيب: ٤٩٠، وينظر: المصطلح النحوي وأصل الدلالة: ٢٠٠.

([٦٩]) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو تحقيق عبد العال سالم: ٩/٤.

([٧٠]) ينظر: المصدر نفسه: ٨/٤.

([٧١]) المفصّل في صنْعة الإعراب: ٢٣، وينظر: المباحث المرضية المتعلقة بـ (من) الشرطية: ٥٠

([٧٢]) ينظر: المباحث المرضية المتعلقة بـ (من) الشرطية: ٥٠.

([٧٣]) معنى قاعدةُ (لا مشاحةَ في الاصطلاح): معنى هذه القاعدة: أن الخلاف إذا كان واقعًا في الأمور الاصطلاحية فإنه لا ينبني عليه حكمٌ، ولا اعتبار به. ينظر: الموافقات: ٢١٨/٥.

([٧٤]) الموافقات للشاطبي: ٢١٠/٥.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- أبحاث ودراسات في النحو العربي: د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٢.

- أساس البلاغة، لأبي القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، دار الفكر – ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
- الأشباه والنظائر في النّحو: الأشباه والنظائر في النّحو: للإمام جلال الدّين السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ط٣، عالم الكتب، ١٤٢٣هـ=٢٠٠٣م.
- أقرب الموارد في فصيح العربية والشوارد: تأليف العلامة سعيد الخوري الشرتوني اللّبناني، إيران، د.ت.
- إنباه الرواة في أنباه النحاة ، أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت٦٤٦هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط١ ، دار الكتب المصرية القاهرة ، ١٩٥٢م .
- الإيضاح في شرح المفصل ، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب(٦٤٦هـ) ، تحقيق : د. موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني، بغداد ١٩٨٢م .
- البحث النحوي المعاصر في العراق الاتجاهات والمضامين -١٩٦٨-١٩٩٤: د. مكي نومان مظلوم، أمل الجديدة، دمشق- سورية.
- التخمير في شرح المفصّل: لصدر الأفاضلِ القاسم بن الحسين الخُوارزمي، (ت٦٦٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٠م.
- ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة: الطاهر أحمد الزاوي،ط٣، دار الفكر، د.ت.
- الدراسات اللغوية عند العرب حتى القرن الثالث الهجري: د. محمد حسين آل ياسين، مطابع دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر، بيروت.
- الدراسات النحوية واللغوي عند الزمخشري: د. فاضل صالح السامرائي.
- سيبويه إمام النحاة: علي النجدي ناصيف، عالم الكتب، ط٢،١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- شرح المفصل للزمخشري: لأبي الابقاء يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن

الصانع (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م.

- شرح المقدمة المحسبية: لأبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داوود بن سليمان بن إبراهيم النحوي الجوهري المصري(ت٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط١، الكويت، ١٩٧٦م.
- الشعر التعليميّ –بداياته، تطورهُ – سماتُه: د. خالد الحلبوني، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٢، العدد ٣+٤، ٢٠٠٦.
- الصاحبي في فقه اللغة: لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٠٩هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط١، مؤسسة المختار، القاهرة، ١٤٢٥هـ= ٢٠٠٥م.
- العقد المنظوم في الخصوص والعموم: لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت٦٨٢هـ): تحقيق: أحمد الختم عبد الله العقد، ط١، المكتبة المكيّة، ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م.
- كتاب سيبويه: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت ١٨٠هـ)، مراجعة تدقيق على طبعة بولاق: محمد فوزي حمزة، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١م.
- اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسان، ط٥، عالم الكتب ، ١٤٢٧هـ= ٢٠٠٦م.
- المباحث المرضية المتعلقة بـ (من) الشرطية: لأبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق– بيروت.
- المتون والشروح والحواشي والتقريرات في التأليف النحوي:
- مختار الصحاح: لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٨٦.
- مراحل تطور الدرس النحوي: الدكتور عبد الله بن حمد الخثران، دار المعرفة الجامعية، ١٤١٣هـ= ١٩٩٣م.
- مراحل تطور الدرس النحوي: حسن عون، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية،.١٩٧٠م

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: لأحمد بن محمد بن علي الفيومي المقري، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، ط٢، دار المعارف.
- المصطلح النحوي وأصل الدلالة (دراسة ابستمولوجية تأصيلية لتسمية المصطلحات النحويّة من خلال الزمخشري): الدكتور رياض عثمان، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٠م.
- المطلق والمقيد وأثرهما في اختلاف الفقهاء: د. حمدي بن حمدي الصاعدي، ط٢، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٢٨هـ.
- معجم الأدباء: لياقوت الحموي، تحقيق: د. إحسان عباس، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣م.
- معجم الأفعال المتعدية بحرف: لموسى بن محمد بن المليباني: لموسى بن محمد بن المليباني الأحمدي نويوات، دار العلم للملايين،١٩٧٩م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبي محمد، ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، ط٦، دار الفكر – دمشق، ١٩٨٥.
- مقاييس اللغة: أحمد بن فارس.
- المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت٢٨٥هـ) تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة: ١٤١٥هـ= ١٩٩٤م.
- مناهج التأليف النحوي: د. كريم حسين ناصح الخالدي، ط٢، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، ١٤٣٥هـ=٢٠١٤م.
- المنهج اللغوي في كتاب سيبويه: بحث للدكتور عبد الصبور شاهين، مجلة كلية الآداب والتربية، جامعة الكويت، العدد ٣-٤، ١٩٧٣.
- الموافقات: لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط١، دار ابن عفان، ١٤١٧هـ= ١٩٩٧م.
- نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية: د. نهاد الموسى، بحث مقدّم إلى الملتقى الدولي الثالث للسانيات، الجامعة التونسية، ١٩٨٦.
- النحو الوافي: د. عباس حسن، ط٣، دار المعارف، مصر.